

ليبيا تعلن بدء العمل على توحيد الإعلام العام والخاص

وجاء في توضيح القرار أن الهدف منها توحيد الإعلام الوطني الليبي، والقدرة على الاستفادة من المهارات البشرية والإمكانات الفنية، للتعويض بالإعلام الليبي نحو مستوى جيد، كي يتم بذلك غلق ظاهرة الجزر المعزولة التي كان عليها الوضع قبل إقامة هذه الشبكة الإعلامية.



محمد بعيو

إعلام السلام ليس مجرد شعار، حيث يتطلب تعديل الخطاب وضع معايير وتشجيع من يدعو إلى إعلام السلام

ويامل الصحفيون الليبيون أن تشهد المرحلة القادمة جهوداً من قبل المسؤولين لحماية وسائل الإعلام المستقلة وتقديم مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين إلى العدالة. حتى يتمكن الصحفيون من أداء عملهم دون مخاوف من التعرض للعنف أو الرقابة أو التهديد بالملاحقة القضائية بموجب ادعاءات وتهم زائفة، وحتى يتم تخفيف العوائق التي يواجهها الصحفيون الأجانب عند أداء عملهم في ليبيا. يذكر أن ليبيا جاءت في المركز الثالث عشر عربياً، والـ164 عالمياً، بحسب تقرير منظمة "مراسلون بلا حدود" لعام 2020، إذ سجلت تراجعاً مقارنة بعام 2019 حيث كانت تحتل المركز الـ162.

وتعتبر وسائل الإعلام التي تبث من خارج ليبيا عائقاً حقيقياً في طريق إرساء مفهوم إعلام السلام، ويبحث القائمون على الإعلام الليبي عن طرق لإلزامها بمنع خطاب التحريض على الحرب في ليبيا، كما يطالب صحفيون بفرض عقوبات على المنابر أو مستخدمي مواقع التواصل الذين يمارسون التحريض على العنف، إضافة إلى إنشاء مرصد وطني قوي حقيقي لرصد الخطاب المحرض على العنف. وقد شهدت ليبيا مؤخراً زيادة غير مسبوقة في المعلومات المضللة المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي وخارجها، مما أدى إلى تاجيح الصراع. لذلك صارت الحاجة إلى وجود صحافة مهنية وموثوقة ملحة من أجل التصدي للزوايا الزائفة وخطابات التحريض على الكراهية.

وأصدر محمد بعيو الأسبوع الماضي قرار إنشاء "شبكة تلفزيون راديو ليبيا" التي تمت تسميتها اختصاراً "تال"، ومقرها الرئيسي في طرابلس وتتبعه فروع في بنغازي وسبها وهي بدورها تتبعها مكاتب محلية ودولية عند الضرورة، ولها ميزانية موحدة.

وتضم الشبكة جميع القنوات الرئية والإذاعات المسموعة التابعة للمؤسسة الليبية للإعلام، والممولة من الخزانة العامة والمعروفة بالإعلام الحكومي، وتنتهي الوضعية الإدارية السابقة للقنوات والإذاعات وتؤول اختصاصاتها الإدارية السابقة إلى لجنة تسيير الشبكة.

ويهدف إنشاء هذه الشبكة إلى توحيد إدارة وحدات الإعلام الوطني الليبي، وتحقيق التكامل بين القدرات والخبرات البشرية والإمكانات الفنية لهذه القنوات والإذاعات، من أجل الارتقاء بمستوى أدائها وتنظيم خطابها وتحديد الهوية الإعلامية والبصرية لكل منها، مع المحافظة على الهوية الخاصة بكل وحدة من وحدات الشبكة.

طرابلس - أعلن رئيس المؤسسة الليبية للإعلام محمد بعيو بدء العمل على توحيد الإعلام الليبي العام والخاص موقفاً وخطاباً، وذلك مع دخول البلاد مرحلة انتقالية جديدة غداة انتخاب سلطة تنفيذية مؤقتة وموحدة. وأضاف بعيو في تدوينة له في موقع فيسبوك "ليكن إعلاننا إعلام السلام والمصالحة والوحدة والتنمية والاستقرار".

وتعيش وسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية في ليبيا منذ سنوات في حالة فوضى واسعة النطاق في ظل تحكم أطراف سياسية وقبيلية في امتلاك وإدارة هذه الوسائل وتوجيهها لضرب السلم المجتمعي والتحريض على العنف أو الدعوة إلى الانتقام، مما أحدث شرخاً اجتماعياً واسعاً وانقساماً في الشارع الليبي.

وقد رصدت تقارير محلية ودولية انتهاكات مهنية ارتكبتها العديد من وسائل الإعلام الليبية الخاصة التي لا تتمتع بالشفافية في الكشف عن مصادر تمويلها وقد وُظفت من بينها خارج الأراضي الليبية أو داخلها لتوجيه الرأي العام وزيادة معدلات العنف والانتقام وضرب أطراف المجتمع الليبي.

وتشكل هذه المنابر تحدياً لخطة توحيد الإعلام. وأوضح بعيو في تصريحات سابقة هذه العقبات قائلاً "إعلام السلام ليس مجرد شعار، حيث يتطلب تعديل الخطاب وضع معايير وتشجيع من يدعو إلى إعلام السلام وتوسيع دائرة تأثير إعلام السلام في مواجهة الحرب أو الدعوة إلى الحرب". ونوه إلى ضرورة صياغة وتوقيع وثيقة قيم ومبادئ حاكمة للإعلام الليبي تحدد أنوات الإعلام والتمويل والخطاب وغيرها، إضافة إلى تحشيد -من خلال الإعلام- الرأي العام والنخب والسلطات لتجريم خطاب التحريض على العنف والحرب، ثم الانفتاح الكامل على الإعلام الخاص والإعلاميين وتنظيم المنصات الإعلامية.

دول تمعن في تجديد جواسيسها بين الصحفيين

المراسلون في دائرة الاتهام لامتلاكهم الغطاء المثالي لجمع المعلومات



ما وراء الأسوار يثير فضول الصحفيين والجواسيس

جيسون رضايان، الذي أثار قضية ضجة كبيرة وخضع للمحاكمة بتهمة التجسس لصالح الولايات المتحدة، قبل أن يتم الإفراج عنه بصفحة سياسية.

ونكرت تقارير إخبارية أن الصحفي الإيراني روح الله زم الذي أعدمته طهران في ديسمبر الماضي بعد استدراجه من باريس إلى بغداد، ساهمت صحافية إيرانية تعمل لصالح الحرس الثوري باستدراجه والإيقاع به. ويرى خبراء إعلام أن بعض الصحفيين قاموا بالإساءة لمهنتهم بسبب قيامهم بأنشطة لصالح الاستخبارات أو أحزاب سياسية، بينما لا يزال الجدل متواصلاً حول العملاء السريين أمثال الأميركي إدوارد سنودن والسويدي جوليان أسانج بشأن الدور الذي قاموا به والتقارير التي نشرها، هل تندرج في إطار العمل الصحفي أم التجسس والإضرار بالأمن القومي.

وقال مراقب مهم بالشان الإعلامي "لا يجدر بنا كصحافيين أن نسائل أنفسنا لماذا نصب الفخاخ للآخرين، نصب الفخاخ للآخرين بأي حال من الأحوال، هل هو مهمة العملاء السريين أم الصحفيين؟"

وأضاف "دعونا نبحث عن تفسير يقع الجمهور بمعنى 'صحافيين سريين' حتى إذا كان لهم ما يشبه المعنى في زمن ما، فإنهم اليوم تلاشوا في الزمن الرقمي المفتوح، بعد أن صارت الصحافة دوراً وليست مهنة يمارسها الجميع، المواطن الصحفي لا يمكن أن يكون سرياً وإلا فقد صفة المواطنة، والصحافي عندما يكون عميلاً سرياً لا يجد من يثق بما يكتبه".

وقال بيتر بريستون رئيس تحرير صحيفة الغارديان لعشرين عاماً (1975 - 1995)، "إذا مارس الصحفي دور الشرطي السري فقد سقط في كسب ثقة نفسه، ومراسر سلوكاً غير أخلاقي يؤثر على الجمهور".

في المقابل، يقول العديد من الصحفيين إن عملهم أصبح يتداخل مع أساليب الجواسيس، لاسيما في ميدان الصحافة الاستقصائية، إذ أنهم بحاجة إلى تعلم تكتيكات وأساليب الجواسيس، واستهداف الحكومات وحماية مصادر معلوماتهم حتى في الدول الديمقراطية. على تغذية التشويش وسوء الفهم عندما يتعلق الأمر بأدوات الحماية والممارسات المأمونة في العمل الصحفي وعلاقة المراسلين بمصادرهم، فهي تحاول ربط الحاجة إلى الخصوصية بالفعل الخاطيء مثل التجسس، وهذا الربط يجعل من رغبة الصحفيين في حماية أنفسهم ومصادرهم أمراً أكثر صعوبة. وفي بعض الحالات، تتسبب عملية إظهار الأدوات الآمنة بمظهر التشكوك فيه، في تعريض المصادر التي تعيش في بيئات أقل تساهلاً للخطر، كما هي الحال بالنسبة للمعارضين الذين يعيشون في الصين، ما يحطم من قدرة الصحافيين على القيام بدور حراس الحقيقة.

تعتمد الأجهزة الاستخباراتية للعديد من الدول على الصحفيين للقيام بعمليات التجسس، باعتبارهم غطاء مثالياً لجمع المعلومات والبيانات المختلفة، معرضة بذلك الصحفيين الحقيقيين للرقابة، ووضعهم في دائرة الشك باستمرار من قبل الدول الأجنبية الأخرى التي يعملون فيها.

لجمع المعلومات بصفات أخرى مثل صحفيين ورجال أعمال. وقال فلاحيان في مقابلة صحافية "إن وزارة الاستخبارات في فترة التسعينات، قامت بشواطئ اقتصادية من أجل تغطية نشاطاتها الاستخباراتية لجمع المعلومات في الداخل والخارج"، مضيفاً أن هذه الطريقة لا تزال مستمرة لكن بوتيرة أقل من السابق.

ووضع "لا يمكننا أن نبعث أحد عملائنا للخارج، مثلاً إلى ألمانيا أو روسيا والولايات المتحدة، بصفته الاستخباراتية، نرسل عناصرنا إلى الخارج بصفة رجال أعمال أو صحفيين لجمع المعلومات".

ووضعت هذه الممارسات الصحفيين أمام دائرة الاتهام، ووجهت تهمة التجسس للمراسلين عند قيامهم بعملهم في دول لديها علاقات متوترة مع دولهم، وأحياناً استعملت التهمة كوسيلة للانتقام من المراسلين الذين ينشرون تقارير مزعجة للسلطات.

وفي سبتمبر الماضي، نشر موقع "Tourkikanea" اليوناني تقريراً إعلامياً يونانياً اتهم صحافي فريق وكالة "الأناضول" التركية شبيه الرسمية في أثينا، بانهم "جواسيس لأجهزة الاستخبارات التركية"، وتسائل عن سبب سماح السلطات اليونانية للفريق بزيارة الجزيرة التي وصلت مؤخراً قوة عسكرية يونانية، الأمر الذي تسبب بغضب تركي واسع.

واتهم رئيس دائرة الاتصال في الرئاسة التركية فخر الدين الطون، في تغريدة نشرها على حسابه في تويتر، السلطات اليونانية بـ"استهداف فريق الأناضول من خلال موقع إلكتروني فاشي".

ورغم أن المسؤول التركي ندد باستهداف حرية الصحافة من خلال اتهام فريق الأناضول بالتجسس في اليونان، إلا أن حكومته بالمقابل لديها سجل حافل في توجيه الاتهامات للصحافيين بالتجسس، وخصوصاً الأجانب من أصل تركي الذين يعملون لوسائل إعلام دولية، من بينهم الصحفي الألماني التركي دينيز يوجيل المتهم بـ"التجسس لصالح برلين" وسجن عدة سنوات قبل الإفراج عنه بسبب ضغوط ألمانية مكثفة، وجان دوندار رئيس تحرير صحيفة جمهوريت اليومية، وإريدم جول مدير مكتب الصحيفة في أنقرة، وقد تم اتهامها بالتجسس عقب حديثها عن أن المخابرات التركية أرسلت أسلحة إلى مسلحين في سوريا.

بدورها طهران كثيراً ما استهدفت الصحفيين الأجانب بتهمة التجسس بسبب عملهم لصالح وسائل الإعلام العالمية، أو لاستخدامهم كورقة ضغط في ملفات سياسية، كما حدث مع مراسل صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية

لندن - طردت بريطانيا ثلاثة جواسيس صينيين عملاً في المملكة المتحدة بصفة صحفيين خلال العام الماضي، وقالوا إنهم يعملون لحساب وسائل إعلام صينية مختلفة، في حادثة تكرر في أنحاء العالم حيث تعتبر الصحافة غطاء مثالياً لجمع المعلومات والبيانات في الدول الأجنبية.

ونكرت صحيفة ديلي تلغراف، أن الجواسيس الثلاثة هم من رجال الاستخبارات التابعين لوزارة أمن الدولة الصينية، ونقلت عن مصدر حكومي أنه "تم الكشف عن هوياتهم من جانب وكالة الاستخبارات الداخلية البريطانية أم.إي.5، واجبروا على العودة إلى الصين".

وتشهد العلاقات البريطانية الصينية المزيد من التوتر، في وقت انتقدت فيه بريطانيا بكين على خلفية القمع في هونغ كونغ وشينجيانغ، وحظرت معدات هواوي من شبكتها الداخلية للجيل الخامس لمخاوف متعلقة بالأمن.

حكومات وجهت تهمة التجسس للمراسلين الأجانب كوسيلة للانتقام منهم، بسبب نشر تقارير مزعجة للسلطات

وقال متابعون إنه ما من شك أن هذه الحادثة ستسبب بمضايقة ومراقبة للصحافيين الصينيين الحقيقيين في أماكن مختلفة من العالم وليس فقط في بريطانيا، وقد أفاد الباحث الإيطالي جياكارلو إليا فالوري المتخصص في الشأن الصيني بأن "أجهزة المخابرات الصينية لديها أسلوب وطريقة عمل مختلفة تماماً عن أجهزة استخبارات الغرب" للحصول على معلومات.

وأضاف في تحليل نشر على موقع "مورن دبلوماسي" أن "أجهزة الاستخبارات الصينية تتمتع بميزة كبيرة، حيث يمكنها استخدام صحافيين حقيقيين وأكاديميين حقيقيين بشكل قانوني"، الأمر الذي يختلف في الغرب والذي يحظر استخدام "الصحافيين ورجال الدين والبرلمانيين وأعضاء المجالس البلدية" كوكلاء. وتمارس طهران سياسة مشابهة لكن بخصوص تجنيد صحفيين في عمليات التجسس، وينظم الجواسيس الإيرانيون حملات متقنة لإرباك الصحافيين، حتى أنهم يظهرون بمظهر الصحفيين عند استهدافهم جماعات الخبراء والمشرعين، بحسب ما ذكرته مجلة "وايرد" الأميركية. وقد سبق أن اعترف وزير الاستخبارات الإيراني الأسبق علي فلاحيان، بأن جهاز الأمن في بلاده يرسل عملاءه إلى الخارج

قانون جديد للطائرات المسييرة لإسكات الصحفيين في المجر

بعقود تشغيل في القطاع العام الذي تدعمه خزينة الدولة وأموال الاتحاد الأوروبي.

وتقع المجر في المرتبة الأخيرة في الاتحاد الأوروبي في تصنيف الفساد، بحسب منظمة الشفافية العالمية غير الحكومية، إلى جانب رومانيا وبلغاريا. وتقول المحامية مونيكا ريكلاش المختصة في مجال حماية البيانات "في العديد من الحالات، يكون لحرية الصحافة أسبقية على الفضاء الخاص، من الخطأ عدم أخذ هذا العنصر بعين الاعتبار في القانون".

وفند أصحاب المسيرات التجارية وحتى الهواة الأحد بهذا التشريع الجديد، معتبرين أنه انتهاك للقواعد الأوروبية.

وينص القانون على ضرورة تسجيل أي طائرة مسيرة ذات كاميرا، وتدريب صاحبها، مهما كان حجمها. كما ينبغي طلب إذن من السلطات قبل 30 يوماً من تشغيل الجهاز.

ويحدد المصور بلاش كابلار بالقانون قائلاً إنه "أكثر تشدداً مما هو في الصين"، علماً أنه عاد مؤخراً من بكين بعد 15 عاماً.



عين الصحفيين لن تصل إلى المسؤولين

واعتبرت منظمة مراسلون بلا حدود أن الرقابة التي تخضع لها الصحافة في المجر "لا سابق لها في الاتحاد الأوروبي".

ووسط هذا المشهد المعقد وفيما "لا تتسبب القنوات الرسمية إلا نادراً طلبات" المقابلات أو التصريحات، بدأ استخدام الطائرات المسييرة أمراً مفيداً، كما تشرح هورن الصحافية المجرية البالغة من العمر 53 عاماً.

ونشر موقعها الإلكتروني عدة مقاطع فيديو سجلت بمسيرات العام الماضي، تعرض عقارات مملوكة لوالد وصهر أوربان.

وترى هورن أن تلك الصور "أقوى من ألف كلمة، فهي تظهر للناس العاديين الحجم الصدام لرفاهية الشخصيات النافذة".

ويتناول المقال الذي تعرضت هورن على خلفيته للمساءلة لورينس ميزاروش صديق طفولة أوربان وأبرز المقربين منه.

وميزاروش هو اليوم أكثر مواطني المجر ثراء، حيث تقدر قيمة ثروته بـ1.4 مليار يورو بحسب مجلة فوربس الأميركية، فيما غالباً ما تفوز شركاته الأوروبية.

وتؤكد "سنستمر بالعمل، لكن مع احتمال التعرض للملاحقات قضائية"، على الرغم من أنها لا تعتقد بأن القضاة سيضعون صحافيين خلف القضبان لهذا السبب.

ومنذ أن عاد رئيس الوزراء القومي أوربان إلى السلطة في عام 2010، لوحظ حصول المزيد من الانتهاكات لحرية الصحافة في هذا البلد الواقع في أوروبا الوسطى.

بودابست - استطاع صحفيون مجريون الكشف عن عقارات فخمة لمقربين من رئيس الوزراء فيكتور أوربان بفضل صور التقطتها طائرات مسيرة، التي باتت اليوم في مرمى السلطات المجرية بعد أن أقرت قانوناً يهدف إلى عرقلة العمل الصحفي الاستقصائي.

ولم تترك الصحافة غايي هورن بأن عملها باتت تترتب عليه تبعات قانونية إلا حينما تلقت اتصالاً بشخصية بشأن أحد مقالاتها المتعلقة بشفافية أوليغارشية (الطبقة الثرية النافذة)، نشر على موقع "اتلانزو" الإلكتروني.

وقالت هورن "اعتقدت بداية أن الأمر يتعلق بفتح تحقيق بالفساد، لكن تبين أنه في الواقع، كنا مستهدفين ببلاغ حيازة بيانات بطريقة غير قانونية"، وفق ما أوضحت لفرانس برس.

وتم صرف النظر عن القضية، لكن مطلع يناير الماضي، دخل قانون جديد حيز التنفيذ من أجل "حماية الحياة الخاصة وتحديد معايير الأمن" بما يتوافق مع التوجيهات الأوروبية، وفق التفسير الرسمي.

وبموجب هذا القانون، يعاقب أي شخص ينشر صور مكان إقامة خاص التقطت عبر مسيرات دون موافقة صاحب العقار بالسجن حتى عام كامل. وتعتبر هورن أن هذا النص "يزيد من تعقيد المهمة أمام من يحققون في قضايا فساد واختلاس للمال العام وللتمويلات الأوروبية"، مضيفاً "أنه يستهدف بوضوح الصحافيين الفضوليين".

وتؤكد "سنستمر بالعمل، لكن مع احتمال التعرض للملاحقات قضائية"، على الرغم من أنها لا تعتقد بأن القضاة سيضعون صحافيين خلف القضبان لهذا السبب.

ومنذ أن عاد رئيس الوزراء القومي أوربان إلى السلطة في عام 2010، لوحظ حصول المزيد من الانتهاكات لحرية الصحافة في هذا البلد الواقع في أوروبا الوسطى.